

فانما ترك ما لا تدبر فيه بالثابتة والحسب السواء. والثاني العقل لما قال تعالى :
الذو خالقه كل شيء فانما ترك بالعقل انه تعالى ليس خالق النفس . والثالث
والرابع والخامس والسادس الكتاب بالكتاب تخصيص قوله تعالى والطفقات يتبرهن
بانفسهم ثم تدبره بقوله تعالى اولادنا الذمى حال اجلسنا ان بعض حملهم
والسنة بالسنة نحو قوله عليه الصلوة والسلام كما في الصحيحين فيما سقت السماء العشر
بحدِيثها ليس جارون خمسة اوسوه صدقة . والسنة بالكتاب تخصيص خبر الخاتم
وغيره ما قطع من غير خبره ميت بقوله تعالى ومن صورها واوارها الآية . والكتاب
بالسنة المتوازنة كتخصيص آية الوصية للولدين والذوقين بحديث لدوصية لوارث
السابع من الوصيات كتخصيص الكتاب بالسنة بالقياس المتداول في نفس خاص لان
أعمال الدليلين اولى من لغاه اهدهما وقد خص من قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما مائة جلدة الآية فعملها نصف ذلك بقوله تعالى فاذا احصن فان
أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب وخص العبد بالقياس على
الذمة . الثامن التخصيص بالعموم أي مفهوم الموافقة كما يقال من أساء اليك
فعاقره ثم يقال ان أساء اليك زيد فمما تعقل له أف وكذا دليل الخطاب أي مفهوم
المتى لفة في الذكر صح لما خص حديث ابن ماجه وغيره الماء لا ينجس بشئ الا ما غلب
على ريحه وطعمه ولونه بمفهوم حديث ابن ماجه وغيره ان ابلغ الماء قلتين لم ينجس ^{بشئ}
التاسع التخصيص بفعله عليه الصلوة والسلام وتقريره في الأصح لما قال (عليه الصلوة والسلام)
الوصال حرام على من لم يمسك فاعلم أو قرين فعله . العاشرة العادة بترك بعض ما هو مبرور
أو بفعل بعض المنهي عنه بصيغة العموم وتخصيص العام على ما عدا المتركة أو المفعول

ان أقرها النبي عليه الصلوة والسلام ان كانت في زمنه وعلمها أو الاجماع أو فعلا
الناس ولو لم يكن غير نظر والمخصص في الحقيقة التقرير أو الاجماع الفعلي .
ومخصصات متصلة أي لا تستقل بنفسها بل ترتبط بالعام وتتصل به وهو خمسة
الاول الاستثناء ويجب اتصاله بالمتضمن منه عادة على الصحيح . (قاعدة) الاستثناءات
المتعددة ان تعاطفت فهي عائدة الى الأول نحو قوله على عشرة الأربعة والاربع
ثم ثمة والاربعين فيلزم واحد فقط فان لم تتعاطف فصل واحد عائد لما يليه
مالم يستقره نحو قوله على عشرة الاخرة الاربعة الاثمثة فيلزم خمسة فان استغفره
كل ما يليه بطل الكل نحو قوله على عشرة الاثمثة فيلزم عشرة وان استغفر غير الاول
نحو قوله على عشرة الاثمثة الاربعة فما دلل للمتضمن منه فيلزم واحد
والاستثناء والوارد بعد حمل متعاطفة عائد للكل حيث صلح له لانه الظاهر .
وقبول سبب الكل لفرض واحد عادل للكل نحو حيث ذري على أعمايس ووقفت
بستاني على خولتي وسببت سقايي لغيري الا ان يافروا والا عا دلا مدخرة فقط
ولما انفرد معناه في الفرض نحو أكرم العلماء واجس دارك على قاربك وأعتوه
عبيدك الا الفسقة منهم . وقيل ان كان بالو وعا دلا للكل لا يغيرها من حروف
الطف . وغضأي هنيئة والرازي للأخيرة مطلقا لانه المتيقن وموضوع الخلف
حيث لم يوجد قرينة والافعى حسبها اتفاقا . والاستثناء الوارد بعد مفردات
أولى بأن يعود للكل من الوارد بعد حمل لعدم استبعاد المفرد . الثاني من المخصصات
المتصلة الشرط وهو الاستثناء اتصالا في وجوب الخمدف المتقدم على الأصح .
وقيل يجب اتصال الشرط اتفاقا وهو أولى من الاستثناء بعوده للكل نحو أكرم من